معركة الرئيس هادي ضد الإرهاب .. معركة الشعب

ياسر شمسان الشبوطي

من المؤسف حقاً أن يلجأ المجلس الاعلى لاحزاب اللقاء المشترك مؤخراً لاصدار بيان اقل ما يمكن وصفه بأنه هزيل وصادم لمشاعر عامة اليمنيين وبالاخص لامهات وابناء وزوجات وآباء الضباط والجنود من شهداء الجيش والامن والمواطنين الابرياء ممن اغتالهم عناصر الشر والارهاب!!..

وبالنظر الى ما احتواه وتضمنه هذا البيان من اكاذيب وافتراءات وتضليل واضح للرأي العام اليمني فإنه يمثل أي " البيان " محاولة انقلابية فاضحة على فخامة الاخ المشير المناضل / عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية والقائد الاعلى للقوات المسلحة وكذا على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي توافقت عليها كافة القوى السياسية وبمختلف انتماءاتهم ومشاربهم الثقافية والفكرية الى جانب مكونات المرأة والشباب ! والغريب هنا هو أن ياتي كتابة وتوقيت صدور ذلك البيان في حين تخوض فيه قواتنا المسلحة والامن معاركها البطولية ضد عناصر الشر والارهاب من تنظيم القاعدة في محافظات أبين وشبوة والبيضاء ومناطق اخرى من الوطن !!.. وهو ما يؤكد بوضوح علي أن اللقاء المشترك يغردون خارج السرب وبعيداً عن المصالح العليا للوطن والشعب وموجبات ما التزمت به الاحزاب في مؤتمر الحوار الوطني ولعل ما يثير الدهشة والعجب أن دعوة احزاب المشترك الى عقد مؤتمر وطني جديد ياتي بينما حبر ومداد مؤتمر الحوار الوطني الشامل لم يجف بعد والاعلان عن مخرجاته لم يمض عليها سوى عدة شهور وهي بلا شك مخرجات ايجابية وتوافق بشأنها جميع اليمنيين وساندتهم جميع الدول الراعية للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة وكذا المجتمع الدولي ومجلس الامن مؤخراً !! ، وهو ما اعتبره بعض المحليين والمراقبين للشأن اليمني أي " البيان" انقلاباً واضحاً على مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وعلى رئيس الجمهورية المشير المناضل / عبدربه منصور هادي .. لانه في الوقت الذي كان فيه الشعب اليمني وبمختلف شرائحه الاجتماعية وقواه الحيه ومنظمات المجتمع المدني الاخرى وفئات الشباب والمرأة ينتظرون من احزاب اللقاء المشترك الاعلان عن وقوفهم المؤيد والداعم مع فخامة الاخ الرئيس هادي والقوات المسلحة والامن في المعركة ضد الارهاب فإذا بالشعب اليمني يفاجأ بأحزاب المشترك يتماهون مع القاعدة وينقلبون على الرئيس وعلى مخرجات الحوار الوطني حيث ذهبت العديد من وسائل اعلام المشترك الى نشر الاكاذيب وبث الشائعات المضللة حول المعركة التي يخوضها ابطال القوات المسلحة والامن ضد الارهاب والارهابيين !! وحاولت الاساءة الى رئيس الجمهورية تارة وتارة للضغط عليه لايقاف المعركة ضد القاعدة وثارة اخرى للاساءة والتشويه لدور القوات المسلحة والامن!!.

ويبقى القول انه يجب على اخواننا في المشترك ان يعلموا جيداً ويدركون أن المعركة التي يخوضها ابطال القوات المسلحة والامن تحت قيادة فخامة المشير المناضل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية ضد عناصر تنظيم القاعدة الارهابي .. هي معركة الشعب اليمني بأكمله .. وهي المعركة المصيرية التي يباركها ويساندها المجتمع الدولي بأسره وذلك من اجل القضاء على شأفة الارهاب وآفتها الخطيرة والمدمرة في المجتمع .. ومن اجل شيوع الامن والاستقرار والسكينه العامة في المجتمع للشروع في بناء اليمن الجديد والدفع بعجلة التنمية الوطنية الى الامام وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني الشامل وبناء الدولة المدنية الحديثة دولة النظام والقانون والعدالة والحقوق والمواطنة التي يتساوى فيها جميع الناس والتي ادعيتم ورفعتم شعاراتها يا مشترك في وقت قريب ولكنكم سرعان ما تراجعتم عنها ونكصتم بوعودكم عند اول اختبار تواجهونه وهو ما يحدد موقفكم الصريح منها ومن قضية الارهاب.

ونتساءل هنا : أين اللقاء المشترك من معاناة المواطن ومن انعدام الامن والسكينة العامة والاستقرار وتوفر الخدمات الضرورية وكذا من الوضع الاقتصادي والمعيشي والانساني المنهار وغير المسبوق الذي آلت اليه البلاد !! خاصة بعد أن فقد المواطن امنه واستقراره وتدهورت معيشته الى الحد الذي لا يتخيله احد؟؟ ثم ما هو موقف المشترك من الانعدام التام للتيار الكهربائي وخدمات المياه ومعاناة المواطن اليومية نتيجة هذه الازمات المتلاحقة ؟! وفي الاخير لم يكن الشعب يتوقع منكم هذا الموقف السلبي من قضية الارهاب ومحاربة القاعدة بل ظن انكم انتم السباقون الى امر كهذا.

ثقافة العنف.. وديمقراطية الإعلام

احمد ناصر حميدان

ثقافة العنف و ديمقراطية الإعلام

تشخيص الداء ثم تحديد الدواء منطق متعارف علية في الشفاء نحن لا نعتمده مبدءا في حياتنا لأننا لا نعتمد العلم أداة من أدواتنا بل لازلنا نعيش صراعات تجاوزها العالم اجمع بالثقافة المجتمعية السيئة المتأصلة والعقول المتحجرة ثقافة العنف صعب جدا تجاوزها .

أن الإنسان – وهي مشكلة العالم كلّه، وخاصة في منطقتنا – لا ينشأ فِي ظل مؤثرات إيجابية؛ فهذه (إنْ وُجِدَتْ) هي قطرة في بحر! إننا نتعرض جميعًا، في البيت والمدرسة والشارع، في علاقاتنا مع الإخوان والأقارب والأصدقاء، وفي توجهاتنا الفكرية والسياسية والاقتصادية، إلى أنواع مختلفة من المؤثرات الخارجية السلبية الضاغطة، ليس أقلها عدم الاحترام والتأنيب والانتقاص من شخصياتنا وعدم المبالاة بإبداعاتنا وخبراتنا وكلما استمرت هذه المؤثرات السلبية، أو كانت أوقَع أثرًا على نفس الإنسان، ازداد ميلُه إلى السلوك العنفي. ويظهر ذلك جليًا في سلوكه المتوتر: فهو عصبي المزاج على الأغلب، لا يتحمل الآخرين، لا يتصف برحابة الصدر، لا يريد أن يسمع الآخرين ولا يحترم وجهات نظرهم، عنده رغبة في تلبية مطالبه وتحقيقها على حساب الآخرين، يغضب من أول لحظة يشعر فيها أن الحديث لا يروق له .

لهذا لازالت مقاييس القوة والخشونة تسيطر على أفكارنا يروقنا ان نتصف بأوصاف القوة صقور أو نسور أو أسود نتفاخر بالبطش والهيمنة لا نزن الأشخاص بعقولهم ولا بأفكارهم ولا برؤاهم ولا بمشاريعهم هذه ثقافة المجتمع السائدة التي تبني عليها القوى السياسية والإعلام للترويج للأشخاص او مشاريع القوة والزعامة .

هل تعتقد من الصدفة الهجوم الشرس على لقيادة والحكومة كأشخاص والتأكيد المستمر على الضعف الشخصي وعدم القدرة بالبطش والهيمنة والتسيد على الأخر لم نسمع يوما تقيم خارج هذا النطاق بمقاييس الفكر والثقافة والعلم هذا التوجه الذي تسلكه حتى بعض المثقفين منا يخاطب العامة من الناس للترويج لشخصيات بعينها كالقول كان الزعيم شخصية قوية رجلاً يهز الأرض لا يعصيه احد حتى وان كان خاوي العقل والفكرأما هؤلاء ضعاف هزيلين لا يستطيعون قيادة كتيبة حتى وان كانوا يملكون ثقافة وفكراً نيراً لهذا يغضبني كثيرا الهجوم المتعمد للأشخاص وإظهارهم بالضعف والهزل لأنني أدرك المعنى الحقيقي من إرساء هذه الثقافة داخل المجتمع ومخاطبة العامة بها لغرض في نفوسهم .

أي هناك من يتعمد الإبقاء على هذه الثقافة داخل المجتمع ليخدم أسياده لا يساهم في إرساء ثقافة مجتمعية سليمة واعية تقيم الواقع وفق الأفكار والرؤى والعقول لتحدد بصدق وأمانة موضع الخلل الذي دون شك سيكون مؤسسياً وثقافياً وسلوكياً عام لا علاقة له بالإفراد او الشخصيات فلنتخيل ان يكون رئيس وزراء أي دولة عظمى يستعان به أن يدير بلدنا في ضل هذه الثقافة وهذا السلوك وهذا الصراع هل سينجح ام سيفشل ؟ اترك الإجابة للمنطق.

هذه مقدمة لتعرفون ان ما يدور في الأعلام هو جزء من صراع هذه القوى فاليوم للأسف يتحول الأعلام أداة من أدوات إحقاق الباطل وإبطال الحق بعضهم تصور انه استطاع ان يخلق رأياً عاماً يخدم الثورة المضادة ضد ثورة الشباب توهموا أنهم استطاعوا ان يثبتون ان ثورة الشباب تآكلت من داخلها .

هناك صحف وقنوات أخذت على عاتقها هذه المهمة على مراحل وهي ألان في مرحلتها الأخيرة اتضحت رويتها وأهدافها لا مجال للشكوك حولها لكن أؤكد لكم بحكم خبرتي في الحياة أن الشباب في هذه الصحف و القنوات ضحايا القوى التقليدية لم يتحسسوا جيدا تحت أقدامهم بل اندفعوا اندفاعاً ستكون عواقبه عليهم وخيمة وبيننا الزمن هم ألآن يعيشون نشوة كاذبة بأنهم أدوا المهمة بينما الوطن يسير بخطى بطيئة لكنها صحيحة وقريبا ستنكشف أعمالهم وسيحدد مصيرهم المحتوم وسيقولون بل يتمنون لو كانوا مع الوطن وليس ضده

للعلم الصحافة ليست وظيفة مهنية فقط بل هي موقف ومبدأ ورسالة وطنية لا تستخدم لضرب القيم وتخريب الثقافة والسلوك المجتمعي لكنهم يتعمدون هذا التخريب ويدفعون الثمن من المال المدنس الذي صار مصيبة من مصائبنا كالمال المنهوب والمستورد يحطم كل ما نقدم على بنائه او تأسيس قواعد لهذا البناء كان الله بعون من يبنون ويشيدون أسساً طيبة لبناء الوطن لان هناك من يهد ويدمر هذا البناء قبل ان يجف ويتصلب لهدف في نفوسهم المريضة لكن التاريخ لا يرحم فقد كان سيدهم يعتقد انه دون لنفسه تاريخا سيمجده ولكنه سقط سقوطاً مدلاً ومهاناً ويحاولون اليوم ترميم هذا التاريخ المزور لكن دون جدوى فالفشل صار عنوانهم .

عندما يفتقد الصحفي للشرف فهو ليس بحاجة لميثاق لكن الديمقراطية التي نحلم بها هي أساسا ثقافة وسلوك ومبدأ دون ذلك تتحول الى فوضى ومصيبة تعيق تطورنا ما لم تتقيد بالشرف والمواثيق والعهود كالدستور والقوانين النافذة .

والله من وراء القصد

من المسؤول عن استمرار تعطيل مستشفى عدن؟!!

عوض علي بن حداد

كلنا يعرف ان مستشفى عدن العام بكريتر يعتبر من المستشفيات الحديثة مقارنة بمستشفيات عدن الحكومية الاخرى، ومنذ عشر سنوات تقريباً توقف العمل في هذا المستشفى بشكل عام، وربما كان المبرر للتوقف بحجة اجراء الصيانة اللازمة له، وهو كما يبدو مبرر واهٍ ولا يستند إلى منطق، وإلا لما بقي هذه الفترة الطويلة معطلاً عن العمل بينما المجتمع في أمس الحاجة إلى خدماته التي كان يقدمها كواحد من أكبر مستشفيات عدن الحكومية وأحدثها وقد يكون السبب الحقيقي وراء تعطيل هذا الصرح الطبي الكبير أن اليد الآثمة التي امتدت إلى عدد من المنشآت الصناعية والتجارية الناجحة التي ورثتها دولة الوحدة من النظام الشطري السابق في الجنوب واستطاعت تدميرها والقضاء عليها قد تكون هي اليد نفسها التي امتدت إلى المنشأة الطبية الكبيرة واخرجتها عن الجاهزية والعمل حتى الآن لتحرم المجتمع في عدن بشكل خاص والشعب اليمني بصورة عامة من الاستفادة من الخدمات الطبية الواسعة التي كان يقدمها هذا الصرح الطبي الكبير في الوقت الذي تزايدت فيه اعداد السكان وتضاعفت كثيراً في محافظة عدن الأمر الذي شكل ضغطاً كبيراً على الخدمات الطبية التي تقدمها المستشفيات الحكومية الاخرى وخاصة مستشفى الجمهورية، مما اسهم في قصور تلك الخدمات وتدهورها ويهدد بالكثير من العواقب والسلبيات على المجتمع التي قد تؤدي إلى انتشار بعض الأمراض والأوبئة التي قد تصعب السيطرة عليها فيما لو انتشرت بين الناس.

ومن الواضح ان الخدمات الطبية التي يقدمها القطاع الخاص اصبحت تكاليفها باهظة جداً وليس بمقدور المواطن محدود الدخل ان يحصل عليها وهذا ما ينطبق على السواد الأعظم من الناس، أضف إلى ذلك ان هذه الخدمات الطبية التي يقدمها القطاع الخاص اصبحت أشبه بالتجارة الجشعة لدى معظم هذا القطاع إلا من رحم الله، ناهيك عن الاساليب والطرق الملتوية التي يتعرض لها بعض المرضى الذين يقودهم حظهم العاثر إلى بعض الأطباء الذين يرهقونهم بالكثير من الاجراءات والفحوصات والأدوية التي قد لا تكون ضرورية لهم.

وإذا كان مستشفى عدن العام قد تعطل منذ نحو عقد من الزمن وفي ظروف غامضة وربما بأيد عابثة متعمدة، فإن الظروف قد تغيرت الآن عما كانت عليه سابقاً ولم يعد هناك مبرر لاستمرار توقف هذا المستشفى وحرمان المجتمع من خدماته الضرورية، ولذلك فإن المسؤولية تقع الآن على وزارة الصحة العامة والسكان وقيادة السلطة المحلية بمحافظة عدن في بذل اقصى الجهود لإعادة الحياة إلى مستشفى عدن وتشغيله خاصة ونحن في هذه المرحلة التي يرفع فيها الجميع شعار (التغيير نحو الأفضل في سبيل بناء اليمن الجديد بزعامة الأخ الرئيس المناضل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية ولابد ان تترجم الأقوال إلى أفعال.

وحتى لا يظل لسان حال عدن يردد: من المسؤول عن استمرار تعطيل مستشفى عدن؟!!

الدراسات العليا ومتطلبات المجتمع والعصر

(على طريق التحضير للمؤتمر العلمي الخامس لجامعة عدن 2015)

أ.د. مسعود عمشوش

من المعلوم أن الحاجة إلى تأهيل أعضاء هيئة التدريس المساعدة كانت من أهم الأسباب التي دفعت جامعة عدن والجامعات اليمنية الأخرى إلى فتح برامج الدراسات العليا. وقد حصرت جامعة عدن، في البدء، القبول في تلك البرامج، لاسيما الدكتوراه، في أعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة. وربما لهذا السبب أخذت برامج الدراسات العليا في جامعة عدن نمطا يركز على الجانبين المعرفي والبحثي، ولم تلتفت كثيرا إلى الجانب التطبيقي الذي يمكن أن يربط منتسبي الدراسات العليا بالمحيط المهني والوظيفي خارج إطار الجامعة. وفي اعتقادنا لا تتفق هذه الفلسفة بالضرورة مع الأهداف الاستراتيجية للدراسات العليا، ولا مع أهداف جميع الملتحقين والمستفيدين من برامج الدراسات العليا، لاسيما الماجستير، أو لنقل إنها لا تمثل سوى جزء يسير من تلك الأهداف.

فمن ناحية، هناك إداريون ومهندسون ومحامون وصحفيون التحقوا - أو يرغبون في الالتحاق- ببرنامج الدراسات العليا ليس بهدف التحول إلى البحث العلمي كمهنة دائمة، بل لاكتساب قدر أكبر من التدريب والمعرفة والمهارة في مجال تخصصهم ومن ثم الحصول على وظيفة أو موقع أعلى وظيفياً. ومن المؤكد أن جميع هؤلاء الموظفين/الطلبة لن يتوجهوا بالضرورة بعد إنهاء الماجستير أو الدكتوراه إلى شغل مناصب أكاديمية أو ذات طبيعة بحثية نظرية.

ومن ناحية أخرى، من الواضح أن الشهادة الجامعية الأولى لم تعد كافية للحصول على التأهيل المطلوب للولوج إلى سوق العمل، وبات من اللازم على كثير من حملة البكالوريوس الالتحاق ببرامج الدراسات العليا لاستكمال تأهيلهم والحصول على وظيفة.

ولكي تنجح جامعة عدن في خلق أساس متين للنهوض بالدراسات العليا وتمكينها من رفد المجتمع والقطاعين العام والخاص بخريجين قادرين على تلبية متطلبات المجتمع بمختلف قطاعاته نقترح مراجعة الخطط الدراسية لبرامج الدراسات العليا، وإعادة صياغتها لتصبح وسيلة لتحقيق إضافة علمية ومهنية يقتنع بأهميتها القطاع العام والقطاع الخاص.

فواقع الحال في عدد من كليات جامعة عدن يبيّن لنا أن الخطط الدراسية لبرامج الدراسات العليا تركز كثيرا على المساقات المعرفية والمنهجية في الفصلين الأول والثاني (المرحلة التمهيدية). وفي معظم الأحيان تغيب العلاقة الملموسة والمتينة بين موضوع الرسالة، التي يقضي الطالب في إعدادها فصلين دراسيين على الأقل، وبين قضايا التنمية في البلاد. وفي كثير من الحالات ليس هناك ما يجبر الطالب على الخروج من دائرة الكلية إلى المجتمع أو المحيط الاقتصادي الذي يعمل أو سيعمل فيه، إذ أن موضوع رسالته لا يلزمه بالقيام بدراسات تطبيقية ميدانية.

وبما أن الدراسات الحديثة تشير إلى أن طالب الدراسات العليا الذي تتوفر لديه خبرات ميدانية وظيفية يمارسها أثناء دراسته يستطيع استثمار وتطبيق علومه الجديدة في ميدان عمله بطريقة أفضل من الطالب الذي يحرم من مثل تلك المزاوجة بين النظرية والتطبيق، فأننا نرى أن تعاد صياغة الخطط الدراسية لبرامج الدراسات العليا في جامعة عدن، بهدف تمكين تلك البرامج من تلبية متطلبات تأهيل ليس أعضاء هيئة التدريس المساعدة فقط، لكن أيضا متطلبات تأهيل جميع الراغبين في الالتحاق ببرامج الدراسات العليا، أي أن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار المهارات والمعارف التي يحتاجها الطالب/الموظف الذي سيعود إلى مزاولة مهنته القانونية أو الصناعية أو الإدارية، وكذلك الطالب/الباحث عن وظيفة جديدة.

وفي هذا السياق، يمكننا أن نستفيد من تجربة نظام التعليم العالي الأوروبي، الذي فرض على جميع الجامعات والأوربية اعتماد نوعين من برامج الماجستير: ماجستير بحثي (Master Recherche)، يهدف إلى تأهيل الطالب الذي يسعى إلى مزاولة المهن البحثية أو التدريسية/البحثية في المقام الأول، (علما أنه حتى هذا النوع من الماجستير يتضمن دورة تدريبية تمتد لفصل دراسي - من الفصول الأربعة التي يتكون منها البرنامج- يقضيه الطالب في إطار فريق بحثي. وبعد ذلك يقوم بإعداد رسالة تشكل جزءا مهما من عملية التأهيل)، وماجستير مهني (Master pr - fessionnel)، يهدف إلى توفير تأهيل لوظيفة محددة، ويرتكز على خلق علاقة متينة وطويلة مع عدد من الشركاء من مختلف القطاعات (مؤسسات اقتصادية وإنتاجية وإدارية، جمعيات ومنظمات مدنية ودولية ..إلخ). ويتضمن هذا البرنامج القيام بدورة في مؤسسة أو منشأة قريبة من طبيعة الوظيفة التي يستهدفها التأهيل، وتكلل هذه الدورة بكتابة تقرير أو رسالة والدفاع عنه أو عنها.

وبالنسبة لنا، وعلى الرغم من تسليم الجميع بضرورة توثيق العلاقات بين المجتمع وبين الدراسات العليا والبحث العلمي في المؤسسات الجامعية، يُلاحظ أن هناك حلقة ضعيفة (كيلا نقول مفقودة) بين الجامعة وبين المجتمع، لاسيما القطاع الخاص، إذ أن غالبية الدراسات والبحوث التي يقوم بها الطلبة وأعضاء هيئة التدريس تظل في معظم الأحيان حبيسة الأدراج بسبب عدم تصديها للمشكلات الفعلية التي يواجهها المجتمع في الوقت الراهن.

ولكي تكتسب برامج الدراسات العليا في جامعتنا الصبغة الوظيفية التي تحدثنا عنها ينبغي علينا وضع إستراتيجية واضحة وفعالة للشراكة، أي لاتصال الجامعة (على مستوى الأقسام العلمية والكليات وليس مركزيا) بالمؤسسات الإنتاجية والتربوية والاجتماعية والثقافية، حكومية وغير حكومية، وذلك بهدف التنسيق والتعاون في تحديد ملامح التأهيل المطلوب. فقد أظهرت تحليلات الوضع الراهن أن مستوى التكامل والتفاعل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع العام والقطاع الخاص بالتحديد ما زال متدنيا، مما يضعف مقدرة القطاع الخاص على استيعاب وتوظيف أعداد كبيرة من الخريجين والخريجات. وإذا كانت هناك عادات اجتماعية وثقافية تجعل القطاع الخاص في اليمن ذا طابع عائلي فأن التغيرات التكنولوجية والاقتصادية العالمية بدأت ترغم هذا القطاع على الاعتماد تدريجيا على عناصر مؤهلة تأهيلا علميا وعاليا. ومن المؤسف أن بعض مؤسسات القطاع الخاص في اليمن لا تزال تعتمد على بعض العناصر الأجنبية لعدم اقتناعها بفاعلية خريجي الجامعات اليمنية. ولكي يتم تفعيل التواصل بين التعليم العالي ومؤسسات القطاع الخاص أرى أنه من الأهمية بمكان دراسة متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل بشكل دقيق، والربط بين برامج الدراسات العليا ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل بشكل مباشر وفعال، وتفعيل دور القطاع الخاص في المشاركة في تدريب الطلاب في مؤسساته، واحتساب مدة التدريب ضمن متطلبات البرنامج، ووضع آلية لمتابعة مخرجات برامج الدراسات العليا وإشراك مؤسسات القطاعين الخاص والعام في تقويم فعالية التأهيل الجامعي، ودعم البحوث العلمية ذات العلاقة باحتياجات القطاعين الخاص والعام، وتعديل أنظمة ولوائح الكليات ليتم مشاركة رجال الأعمال في مجالس الكليات بهدف توثيق العلاقة بين الكليات والقطاعين الخاص والعام. ويمكن كذلك إقامة بعض اللقاءات والندوات بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعين الخاص والعام لمناقشة أوراق عمل ذات صلة بتطوير العلاقة مع القطاعين الخاص والعام، ويمكن كذلك إشراك مؤسسات القطاع العام والخاص في تحديد موضوعات رسائل الماجستير والدكتوراه، التي يمكن أن تسهم في تحليل قضايا اقتصادية أو اجتماعية أو صحية محددة.

ولكي نرفع من مستوى برامج الدراسات العليا في جامعة عدن نقترح استحداث برامج ماجستير متداخلة التخصصات. فقد فرزت التطورات العلمية والمنهجية والاقتصادية الحاجة إلى تطوير برامج غير تقليدية يشترك في تقديمها أكثر من قسم وأحيانا أكثر من كلية. ففي كثير من جامعات العالم أصبح التداخل بين التخصصات المختلفة سمة ملازمة لعمليتي البحث العلمي والتأهيل. واليوم يعد تداخل التخصصات عاملا مهما للقيام بالأبحاث الحديثة في مجال التقنية الحيوية وثورة المعلومات والهندسة الوراثية والعلوم الصحية والإدارية. وفي مجال العلوم الإنسانية هناك العديد من القضايا وميادين البحث التي تتطلب تضافر جهود باحثين من تخصصات مختلفة لإنجازها. فمثلا قضايا التوعية الاجتماعية في الريف تحتاج إلى علماء اجتماع وأساتذة من قسم الصحافة والإعلام، ومن قسمي علم النفس والخدمة الاجتماعية. ويمكن أن تشترك هذه الأقسام لتضع تصورا لبرنامج ماجستير في دراسات المرأة أو النوع الاجتماعي.

ومن جهة أخرى هناك اليوم وظائف تتطلب تأهيل ذي أبعاد متعددة. فوظيفة المرشد السياحي مثلا تفترض إتقانا لأكثر من لغة أجنبية ومعرفة بالآثار والتاريخ. وفي اعتقادنا أن مثل هذه الوظيفة لا يمكن أن يضطلع بها قسم واحد، بل تستدعي تعاون أقسام الآثار والتاريخ والصحافة والإعلام – شعبة العلاقات العامة وأقسام اللغات: العربية والأجنبية. ويمكن الإشارة هنا إلى أن مركز عبد الله فاضل فارع للدراسات الإنجليزية والترجمة في جامعة عدن يقوم بتنفيذ برنامج ماجستير في الترجمة من خلال مشاركة جميع الأساتذة المتخصصين من أقسام اللغة الإنجليزية واللغة العربية في كليات جامعة عدن وبعض الجامعات اليمنية الأخرى.

ومن هذا المنطلق علينا وضع فلسفة وأهداف جديدة لبرامج الدراسات العليا في جامعتنا تنسجم مع المتغيرات المهنية والبحثية التي طرأت على المستوى المحلي والعالمي. ويصبح لزاماً علينا تطوير خططنا الدراسية والبحثية وطرق تقديمها وتقييمها لتتناسب مع تلك الأهداف بعيداً عن ضيق الأفق والركون دائما إلى البرامج التقليدية التي لم تعد تقدم أكثر من شهادات ورقية لا تلبي متطلبات المجتمع، وليس لها قيمة في سوق المعرفة والمهنة والبحث العلمي.

ولا شك في أن تطوير الدراسات العليا في مختلف مجالات العلوم؛ التطبيقية والإنسانية، بحيث تصبح مصدرا لتخريج الأساتذة والباحثين والكادر الوظيفي المتميز، يتطلب-بالإضافة إلى خلق آليات فعالة لمراقبة الجودة الشاملة وتطوير الأداء إلزام جميع الأقسام العلمية بتشكيل فرق بحثية تسهم في نشر روح العمل الجماعي بين أعضاء هيئة التدريس، وتحفزهم على مد جسور للتواصل والتعاون مع باحثين من خارجها، وبشكل خاص من بعض المؤسسات المناظرة، وتمكّن طلبة برامج الدراسات العليا من التمرن على العمل الجماعي. كما أن هذه الفرق يمكن أن تساعد على القيام بأبحاث شاملة تتناول قضايا متعددة الجوانب، وتشجع البحوث التي تعتمد على التفاعل بين التخصصات العلمية المختلفة.